

الفصل الثالث
المظاهر الدستورية للمجموعة
الفرنسية

obeykandi.com

تمهيد:

تميزت الجمهورية الخامسة في عهد ديغول، أنها لم تأت بجديد، وبالتالي، التخلص من العقيدة الفرنسية التي كانت تقوم على سمو الفكر الفرنسي على غيره، والوفاء للمذهب التقليدي الذي توارثته فرنسا منذ القرن الثامن عشر، بل الذي انتقلت به فرنسا إلى القرن الثامن عشر لتعيش في ظل عقيدتها تلك.

وانطلاقاً من ذلك، حرص ديغول على أن تكون فرنسا هي المحور وقطب الرحى في كل شيء في مجموعة، وأن تتركز السلطة في أيدي المسؤولين في باريس، أما الأجهزة الأخرى التي افتعلتها في الجمهوريات الإفريقية فكانت شكلية ولها أقل قدر من السيادة (Le Souverainete)، وبالتالي، فإن رئيس الجمهورية الفرنسية، هو رئيس المجموعة، يمثلها جميعها تمثيلاً سياسياً تحكيمياً، وأن الاختيار يتم وفق الإدارة الفرنسية في باريس.

ثم ابتدع ديغول مجلساً تنفيذياً للمجموعة، يتكون من (21) عضواً، هم رؤساء الحكومات الداخلة في المجموعة وعددهم (12) عضواً، ومن رئيس وزراء فرنسا ومعه ثمانية وزراء للشئون الإفريقية، ويرأس رئيس المجموعة الفرنسية، مجلسها التنفيذي. وجعل للمجموعة مجلساً للشيوخ، يضم مناصفة، ممثلين للمجالس المحلية في الدول الداخلة في المجموعة، وممثلين للجمعية الوطنية الفرنسية.

إذن، كانت السياسة الفرنسية تقوم على اعتبار أنها (التربول) أي هي الممثلة السياسية بالأصالة لا بالوكالة، لجميع شعوب دول المجموعة، وهي

المهيمنة على شئون السياسة العامة، والاقتصاد والدفاع، والقضاء، والتعليم،
كما أن علم فرنسا هو علم المجموعة، واللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية، والعملية
النقدية هي الفرنك، ونشيدها القومي هو المارسييز.

المبحث الأول

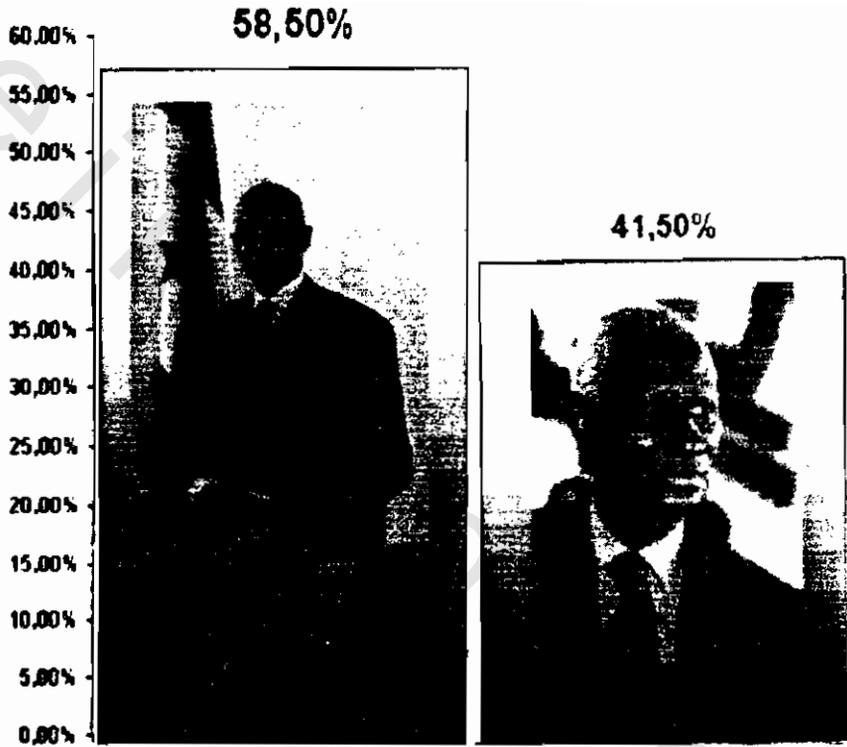
المظاهر السياسية للمجموعة الفرنسية

إضافة إلى هذه المظاهر الشكلية، احتفظ ديغول بمنصب الحكام القدامى وغير اليافطة على أبواهم فجعلها ممثل الجمهورية الفرنسية، وهذا الممثل أو المندوب السامي، هو بمثابة ديغول نفسه بوصفه رئيس الجمهورية الفرنسية، وليس بوصفه رئيس المجموعة. ويملك من السلطات ما تملكه الجمهورية الفرنسية، أي أنه يملك كل شيء: قوات الأمن، والدفاع والسلطة التوجيهية والإدارية العليا، والإشراف على القضاء والتعليم والاقتصاد، وعن طريقه يتم تبادل المعلومات بين الدول أعضاء المجموعة وبين فرنسا، فيما يخص الشؤون الخارجية.

وقد تحفظ الإفريقيون في اجتماعات المجلس التنفيذي مسألة هؤلاء الممثلين الذين وصفوهم بأنهم بقايا النظام الاستعماري القديم وعملاء له، وطلبوا بأن يكون الاتصال مباشرا بين الدول وبين فرنسا. ولكن فرنسا تتحاشى ذلك.

ثم شكل الإفريقيون أحزابهم السياسية، وعبروا عن تضامن الروح القومية في إفريقيا بأن الأحزاب كانت مترابطة بعضها مع البعض، فلم تكن مقصورة على أقاليم بعينها، بل امتدت لتشمل جميع الدول الداخلة في المجموعة. وأكبر حزبين إفريقيين آنذاك هما: حزب التجمع الإفريقي (Partie du regroupement African)، وحزب الصف الديمقراطي الإفريقي (Partie du

rassemblement democratique African). ويتزعم الحزب الأول ليوبولد سنغور ماما دوديا، وينتشر إتياع هذا الحزب في داهومي والسنغال، وتقوم فلسفته على الدفاع عن الفكرة الفدرالية بين دول إفريقيا، وشعار هذا الحزب أن إفريقيا الفدرالية أقوى بكثير من عدد كبير من الدول الإفريقية المستقلة. أما زعماء الحزب الثاني، فقد كان على رأسهم الزعيم سيكوتوري رئيس غينيا قبل انفصالها وهو فويت بوسخي، وجبريل واريوسير و ليست، وينتشر أتباع هذا الحزب في ساحل العاج وإفريقيا الاستوائية والسودان.



الانتخابات الرئاسية في السنغال (www.election-politique.com)

obeykandi.com

المجموعة الفرنسية¹
تتكون من

الجمهورية الفرنسية
والجزائر

11 جمهورية أفريقية
وجمهورية مدغشقر

البيان الدستوري

رئيس المجموعة ورئيس
الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء الفرنسي
8 وزراء فرنسيين

يجتمعون في مجلس تنفيذي

رؤساء وحكومات
الدول الأعضاء

برلمان الجمهورية

سكرتارية عامة للمجموعة

مجالس الدول الأعضاء

يعين ممثلين له في

تعين ممثلين لها في

مجلس شيوخ (المجموعة الفرنسية)

¹ إفريقيا وراء الصحراء، مرجع سبق ذكره، ص 182.

المبحث الثاني

المظاهر الاقتصادية للمجموعة الفرنسية

كانت الخطة الاقتصادية تكملة للسياسة الاستعمارية الفرنسية التي تقوم على إزالة الشخصية الإفريقية وتشويهها، وأن ينصهر جميع الأفارقة في بوتقة فرنسية. وكانت النتيجة الحتمية لهذه السياسة الاستعمارية هي الانحدار المستمر وإهمال الحياة الاقتصادية في الأقاليم الإفريقية. ولذلك ليس من الغرابة إغفال فرنسا بحثها عن منابع الثروات الطبيعية حتى لا تنتعش تلك الأقاليم، وبالتالي، الإحساس بالأهمية الشخصية والاعتماد على النفس.

كما تم إهمال الثروات الطبيعية المتوافرة في المستعمرات الفرنسية، وإلغاء أي مشروع يهدف إلى استغلالها والإفادة منها مثل المناطق الغنية بالماس والزنك والصفائح والرصاص في إفريقيا الاستوائية. وكذلك أهملت المناطق البترولية فيها، ولم تعمل فرنسا أي شيء يستحق الذكر لتشجيع استثمار رؤوس الأموال في تلك المناطق، والمعروف أن إفريقيا الاستوائية الفرنسية تستمد قرابة نصف دخلها من الثروة الخشبية العظيمة، ولكن فرنسا لم تعمل ما يبعث على التقدم بالصناعات الخشبية.

لقد كان هدف فرنسا من هذه السياسة هو الإبقاء على حالة من الفقر والبؤس تجعل تلك الأقاليم دائما في حاجة إلى فرنسا، معتمدة في ذلك على النهب المستمر للثروات الطبيعية، وبقية الحال على ذلك حتى اندلاع الحروب العالمية الثانية، حينما ضاعت مستعمرات فرنسا في الشرق الأقصى، التي كانت

تستثمر فيها فرنسا جانبا كبيرا من رأس المال، بدأت رؤوس الأموال تتحول إلى استغلال الثروات الكثيرة في إفريقيا.

ومع ازدياد الحاصلات الغربية في غرب إفريقيا من البن والكافور وزيت النخيل والأخشاب بدأ الاستغلال الفعلي للثروات المعدنية الوفيرة، ومع تغير السياسة الاقتصادية الفرنسية من السلبية المطلقة إلى الإيجابية، تدفق الفرنسيون بسرعة كبيرة في المستعمرات الفرنسية، وهي زيادة متممة للسياسة الفرنسية وهي إذابة الشعوب الإفريقية وطغيان الطابع الفرنسي، وتحويل الأفارقة، خاصة في المدن، إلى فرنسيين.

إضافة إلى ماتقدم، فإن فرنسا كانت تهدف من وراء ذلك إلى جانب أهدافها السياسية إلى هدف اقتصادي بعيد المدى وهو أن تظل إفريقيا الفرنسية منطقة استهلاكية تصرف فيها الصناعة الفرنسية بضائعها، جانبا من وراء ذلك فوائد طويلة. وكتيجة لذلك، فإن أي تقدم صناعي، أو استغلال للثروات المعدنية الإفريقية من موارد، إلى أن تتحول تدريجيا إلى منطقة إنتاجية، قد تكفي بذاتها على أسوأ الفروض، فتضيع منتوجاتها المحلية وأسواقها أمام البضائع الفرنسية ما دامت الحماية مفقودة للمنتوج المحلي الإفريقي.

المبحث الثالث

النتائج السياسية للمجموعة الفرنسية

كان المبدأ السياسي الفرنسي هو الاستقلال (Indépendance) مع التبعية (La dépendance) المتبادلة بالنسبة للمستعمرات الفرنسية في القارة الإفريقية، لكن بالمقابل كان هناك تيارا قويا يسود كثيرا من الساسة الإفريقيين - خاصة في الدول حديثة الاستقلال (Indépendance) للدخول في المجموعة الفرنسية - نحو تكوين اتحادات فدرالية تجمع شتات أقاليم إفريقيا المبعثرة. وهذا التيار هو استحابة للميل العام الذي يسود دول غرب إفريقيا المستقلة نحو التجمع لإنشاء الحلم الإفريقي الكبير، الولايات المتحدة الإفريقية. وإزاء تنامي القومية الإفريقية خشيت فرنسا تيار التجمع الإفريقي. فيكون فيه القضاء على الفرقة والخلاف بين الأقاليم الإفريقية الخاضعة لها، فتفقد بذلك أهم عنصر من عناصر بقاء سيادتها، فكان أن سعت فرنسا للوقية بين الأشقاء الأفارقة (فرق تسد) ونجحت في سلخ جمهوريتي داهومي، وفولتا العليا من اتحاد مالي الفدرالي بعد أن كانت قد قبلتا الاشتراك فيه. ومع ذلك، فإن اتحاد مالي استمر في الوجود بفضل إصرار داعيه الزعيمين سنغور في السنغال و كيا في السودان¹.

¹ للتوسع في الموضوع، انظر مولنا (الراعات في القارة الإفريقية)، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة 2004.

واستشعر الإفريقيون ضرورة وجود لون من التقارب بين دولهم، ولذلك حينما تعذر الاندماج في اتحاد فدرالي، أنشأوا اتحادات جمركية، كما حدث بين دول إفريقيا الاستوائية الفرنسية الأربع: الكونغو وتشاد وإفريقيا الوسطى والغالابون. وقد تأكد دعاة الفدرالية من معارضة فرنسا لاتباعها، ومقاومتها لدعوتهم بكل وسيلة، ولكنهم مع ذلك مضوا في دعوتهم في إصرار وإيمان، ووقف اتحاد مالي، على قدميه في ثقة واعتزاز، معيدا بذلك مجدا من أمجاد التاريخ الإفريقي القديم في اسم مالي.

وكانت قد بدأت الحركات الإفريقية تتبلور في إفريقيا الفرنسية، فدخلت كل من السودان و السنغال في اتحاد مالي، وجعلتاه اتحادا مفتوحا تلتقي حوله آمال الأحرار في غرب إفريقيا. كما أن دول إفريقيا الاستوائية الفرنسية أبرمت اتفاقا للوحدة الجمركية. ويجتمع المجلس التنفيذي لمجموعة ديغول الفرنسية في فبراير سنة (1959م)، ويقرر في اجتماعه الأول في باريس، مبدعا خطيرا يهدر بموجبه قاعدة أساسية من قواعد دستور المجموعة، وهو أن تكون السياسة الخارجية للمجموعة موحدة، وأن تتولى الجمهورية الفرنسية تمثيل المجموعة، بالأصالة لا بالوكالة، وأن تكون جوازات السفر باسم الجمهورية الفرنسية، وبالتالي، تكون فرنسا وحدها التي تمارس حقوق الشخصية الدولية للمجموعة.

ثم خرجت فرنسا بمهزلة جديدة مفادها أن حكومة الجمهورية الفرنسية قررت أن تعين إفريقيين في بعض السفارات والمثليات الدبلوماسية الفرنسية، وأن يعينوا خاصة في السفارات العالمية الكبرى الهامة، وفي جميع

السفارات الفرنسية في الدول الإفريقية المستقلة. واستنتت فرنسا مناصب رؤساء البعثات من تعيين إفريقيين فيها. كما أن تعيين الإفريقيين يتم باختيار رئيس الجمهورية الفرنسية وأن يصدر تعيينهم بمرسوم. وأن هؤلاء الممثلين يمثلون فرنسا ويتحدثون باسمها ولا يمثلون حكوماتهم الوطنية.

وبطبيعة الحال اعترض الزعماء الأفارقة على استهانة فرنسا بعقولهم واستخفافها بتطلعاتهم، وتجاهلها لصعود الخط البياني للقومية الإفريقية. وقد عبر عن هذه الحقيقة - آنذاك - رئيس وزراء اتحاد مالي السيد/موديبو كينا عن رأي الأحرار الإفريقيين فوصف النظام بأنه لا يتيح إلا قدرا ضئيلا من الحرية للحكومات أعضاء المجموعة في علاقاتها مع سائر دول العالم.